المحاضرة السادسة: الواقع العربي لمجتمعات المعرفة:

إن الحديث عن مجتمع المعرفة على الصعيد العربي يجب أن يراعي خصوصيات المجتمعات العربية التي تختلف بصورة أو بأخرى عن بقية المجتمعات في العالم، ذلك وأن أول ما يمكن تسجيله في ملاحظات على هذه المجتمعات هو الميل الشديد المقاومة التغيير، إضافة إلى افتقار عديد الأقطار العربية للحكامة الرشيدة في كافة المستويات والتي يمكن أن تؤثر سلبا على بناء مجتمعات المعرفة، على الرغم من الجهود المبذولة في مجموعة من الدول خصوصا الدول الخليجية التي تسعى جاهدة إلى بلوغ هدف تحقيق مجتمع المعرفة، وعلى العموم سنحاول الوقوف عند بعض النقاط التي يمكن من خلالها استنطاق الواقع العربي بخصوص إقامة دعائم مجتمع المعرفة في هذه الدول.

خصائص مجتمع المعرفة العربي

إننا نقصد من خلال هذا العنصر الوقوف عند أهم الملامح التي تشكل بيئة المعرفة على الصعيد العربي حيث إن هذه الملامح تشكل بعض النقاط السلبية التي لا زالت تطبع هذه البيئات التي تعمل على كبح التمكين والتوظيف المعرفي في الأقطار العربية، فهذه البيئات تتميز بالخصائص التالية:

– **البيئة السياسية:** رغم بعض التحسن الذي سجل في مجال المشاركة السياسية والإصلاح الديمقراطي في بعض الأقطار العربية، فإن الأمر يختلف تماما في دول أخرى تحولت معه حريات الرأي والتعبير والمشاركة إلى واقع يكبح المعرفة، فلا يزال العديد من المبدعين والمفكرين والصحافيين وحتى المدونين عرضة للمسائلة والتضييق وحتى الاعتقال وكذا مصادرة الكتب والأعمال، يضاف إلى هذا ملكية الدولة لكل آليات ووسائل نشر المعرفة في المنطقة العربية، بل إن هذا التدخل في عديد الأقطار العربية لم يستثني حتى الرقابة على الانترنت والمحتوى الرقمي من بين ما تعانيه أيضا الدول العربية مجال المعرفة ومجتمع المعرفة محدودية إنتاج المعرفة في الأقطار العربية حيث أنها تتسم بالتبعثر، فهذا الأمر يتعرض للكثير من الاستغلال السياسي والتهميش، فالحكومات العربية تخصص القدر القليل من ميزانيتها للبحث العلمي الذي تشرف عليه من ناحية إدارته وتوجيهه حسب الرؤية التي تراها مناسبة، وتخدم سياساتها وإستراتيجياتها.

– **البيئة الاقتصادية:** إن الأمر لا يختلف كثيرا من الناحية الاقتصادية عن سابقه حيث أن الدول العربية لا زالت تعاني في هذا المجال وهي تتشارك نفس الوضع تقريبا مع الدول النامية حيث تغيب عليها القدرة على

تقدير وتحديد احتياجاتها على مستوى التكنولوجيا الحديثة بصورة دقيقة، وقد كان من مخلفات هذا الوضع الانتشار العشوائي لشبكات معالجة المعلومات والاتصال، كما أن غياب التخطيط الفعال أدى إلى هدر الأموال والطاقات وسوء في استغلال المعلومات والتجهيزات المختلفة، ثم أنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى كوادر فنية كافية وذات تأهيل عالي تعمل على صيانة التقنيات الجديدة والاستفادة منها بكفاءة، يضاف إلى هذا الوضع غياب الإعداد الجيد لخبرات بشرية التي تكفي مختلف المستويات تسند لها مهمة سد العجز الناتج عن التوسع في اقتناء التقنيات الحديثة والتجهيزات المختلفة.

– **البيئة الاجتماعية والثقافية:** لا يختلف الوضع أيضا على الصعيد الاجتماعي والثقافي حيث أن التخلف المعرفي في الأقطار العربية الذي يتجسد من مجالي اكتساب وإنتاج المعرفة يزيد في الهوة المعرفية القائمة أصلا لدى هذه الدول ويعود السبب من وراء هذه الهوة إلى أن هذه الدول لم تتمكن من تملك مكاسب التطور التقني، كما لم تتمكن من توطين الوسائط والآليات الجديدة التي من شأنها أن تحقق الاستفادة القصوى من المعارف خصوصا الجديدة منها التي تتعلق بالتنمية. فهذا التقصير يمتد ليشمل النواحي الثقافية والاجتماعية. وهذا على الرغم من العديد من الإضاءات الثقافية في المنطقة العربية ولكن هذا الإنجاز يبقى متواضعا إذا ما تم مقارنته بمناطق أخرى في العالم، علاوة على أنه مقيد بقيود مجتمعية وثقافية وسياسية والتي تتعلق في معظمها بمحدودية الحرية بمفهومها الأوسع، ومحدودية التواصل المنتج مع كل من الداخل والخارج.

– **البيئة التكنولوجية:** حين التطرق إلى البيئة التكنولوجية في العالم العربي يجب أن نتطرق إلى علاقة العرب مع التكنولوجيا حيث أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هو أن هذه الدول تصنف في خانة الدول التي تستهلك التكنولوجيا وهي لا تنخرط في إنتاجها، بل أنها تكتفي فقط بعملية النقل الأفقي لها وفي هذا الصدد يقول **انطنيوس كرم:** "من الضروري تكرار القول بأن العرب لم يكونوا النظرة الصحيحة إلى مسألة التكنولوجيا وإلى إمكانية نقلها قبل التوصل إلى مرحلة ابتكارها محليا، فلا تزال نظرة العرب إلى التكنولوجيا بأنها عبارة عن انتقال الآلات والمعدات من العالم الصناعي المتقدم مع الخبراء والفنيين إلى الأقطار العربية".

مشكلة مجتمع المعرفة العربي

سنحاول استنطاق الواقع العربي في مختلف العمليات ذات الصلة بالمعرفة من ناحية إنتاجها وتقاسمها وتطبيقها وغيرها من العمليات الأخرى التي تستهدف التعامل مع المعرفة لأجل بلوغ المجتمعات العربية لمرحلة مجتمعات

المعرفة، حيث إننا وللأسف وفي كل مرة نسجل نقاط سلبية في هذا الاتجاه على الرغم من تاريخ العرب المشع في مجال المعرفة.

فعلى صعيد إنتاج المعرفة فالقاسم المشترك عربيا هو تعرض المنطقة لما يسمى التصحر المعرفي، وذلك باحتلال العرب ذيول معظم قوائم مؤشرات إنتاج المعرفة التي تصدرها المنظمات الدولية، من نشر علمي إلى الإنتاج الإبداعي، من تأليف الكتب وترجمتها ومعدلات قراءتها، إلى تسجيل براءات الاختراع واقتناء وإصدار تراخيص استخدام المعرفة في أعمال التطوير والإنتاج.

أما بخصوص اكتساب المعرفة فقد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى حقيقة صادمة مفادها أن خبرة الدول العربية في توطين التقنية والمعرفة وحتى في مجال توظيف العنصر البشري والموارد الطبيعية كانت مخيبة، وأن هناك مشكلات جوهرية ما زالت تقف في طريق ابتكار وإنتاج المعرفة عربيا. يشير **هيل ورفاقه** 1998 إلى فشل العرب في الإبداع العلمي والتكنولوجي وكذلك الفشل في نقل التكنولوجيا كعلم وتوطينها في الدول العربية مكتفين بذلك بالنقل الأفقي للتكنولوجيات وليس نقلها بصورة رأسية، فكل ما قام به العرب في العقود التي مضت هو عملية الاستيراد للتكنولوجيا دون المساهمة في إنتاجها.

وبخصوص عملية توطين المعرفة فهو يحتاج منا إلى نفس طويل ويقتضي وجود إرادة في العمل على جبهات متعددة، حيث يأتي على رأسها مطلب تطوير اللغة العربية وتحديد الفكر العربي والتسلح بمقدمات الفكر المعاصر بغية بلوغ عملية توطين المعرفة، ولا يجب أن يفهم توطين المعرفة على أنه مجرد نقل فقط لأنه فعل مركب يشمل النقل والترجمة والتربية والتدريب وكل الأفعال التي من شأنها أن تحول المنقول من مجرد فعل مستورد إلى فعل مستنبت.

أما عن تطبيق المعرفة كأحد العمليات التي تستهدف الحصول على معارف وتجسيدها على أرض الواقع فهي الأخرى لا تخلو من مشكلات كغيرها من العمليات الأخرى فالواقع العربي يبرز في هذا الاتجاه أنه لا يساء استخدامها ضد البلدان العربية من خارجها فحسب، بل كذلك يساء استخدامها من الداخل وضد شعوب هذه الدول ومن أبشع هذه الوسائل هو استغلال غياب المعرفة أصلا وهذه المظاهر تتجسد في النقاط التالية:

– استغلال تدني الثقافة العلمية والتكنولوجية لاستبعاد المواطن العربي من المشاركة في القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية

– ترويج فكر سياسي مغرض لتبرير الممارسات والإبقاء على التوازنات وإخماد كل الدوافع للمطالبة بالحقوق الأساسية.

– استخدام الإعلام المؤشرات ومصطلحات اقتصادية متعلقة دون أدنى ربط بما يعانيه المواطن من مشكلات يومية.

– بعض الممارسات الملتوية التوظيف الدين أو فئة وهو ما يمثل إساءة لاستخدام المعرفة بالرغم من أنه من أسمي مصادر المعرفة.

الحلول المقترحة لتخطي مأزق مشكلة المعرفة عربيا

على الرغم مما تعينيه الكثير من الدول العربية في مجال إقامة دعائم مجتمع معرفي، إلا أن الأمر ليس مستحيل على الإطلاق ذلك وأن هناك فرق أمام العرب يمكن استغلالها لأجل الوصول إلى هذه المرحلة وهذا لا يكون إلا من خلال مجموعة من الجهود التي يجب بذلها لتخطي هذا المأزق وتتمثل هذه الجهود في:

– الاشتغال على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الاعتماد على تكنولوجيات مناسبة وغير مكلفة تستطيع الدول العربية المختلفة تحمل تكلفتها.

– رسم الخطط وتطويرها في مجال بناء المجتمع المعلوماتي، وهو ما يحتاج إلى دعم سياسي، مما يعمل على زيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات المختلفة، ومؤسسة الأعمال والنشاطات في مختلف أجهزة الدولة مما يسهل التعامل معها إلكترونيا.

– العمل على ربط الاتصال للمجتمعات العربية ذات الدخل المنخفض وبتكلفة رخيصة، من خلال استخدام حواسيب و أجهزة اتصال بتكنولوجيا أقل تطورا بغية الإسهام في تعليم مكان المناطق الفقيرة أساسيات التعامل مع هذه التكنولوجيات.

– تحرير قطاع الاتصالات مع مراقبة تكلفة الخدمات، حيث إنه من الصعب توفير الشبكات الرقمية الخاصة بتبادل المعلومات، والعمل على توفير الانترنت للمواطن بسعر معقول يتناسب مع دخله.

– الحرص على تعليم المواطنين أساسيات الحواسيب والاتصال مما يتيح لهم التعامل مع الحكومة الإلكترونية عند إنشائها، ومساعدتهم على إنجاز معاملاتهم الإلكترونية المختلفة.

– تأهيل الموظفين في القطاعات على اختلافها للتحول باتجاه نظام الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وبقية التطبيقات الأخرى.

– العمل على هيكلة التعليم العام لأجل الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس وإدراج الحاسوب والاتصالات ضمن المنهاج المدرسة، إضافة إلى ضرورة تعزيز تعلم اللغات الأجنبية لدى الطلبة . وتقوية التعليم عن بعد مع ضبط نوعيته بما يتطلبه واقع المواطن العربي.

– توسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية وذلك بمعية جهة معينة بالتنسيق لتطوير مثل هذه المبادرات وتشجيعها.

– تشجيع التجارة الإلكترونية وإيجاد المناخ المناسب المشجع على الاستثمار في هذا الجانب، مع العمل على هيكلة التعليم العالي بما يمكنه من التعامل الجيد مع التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الإبداع والمبادرة في هذا القطاع الحساس.

– تأهيل الأساتذة والمدرسين على استخدام الحواسيب كأحد الأدوات الفاعلة في التعليم في مختلف التخصصات المدرسة.

– توفير البنية التشريعية والقانونية للتعاملات الإلكترونية، حيث إن الأمر يتضمن مراجعة جميع القوانين ذات العلاقة والعمل على تحديثها بما يتماشى مع معطيات المرحلة الراهنة، لأجل ضمان وإضفاء شفافية ومرونة أكثر في التعامل مع البيئة الإلكترونية.

المعرفة ومجتمع المعرفة في خدمة التنمية والتنمية المستدامة:

لقد اقتحمت المعرفة ومعها مجتمع المعرفة صلب النقاش المرتبط بالتنمية المستدامة لكونها اليوم أصبحت تشكل حلقة مهمة في قيادة قاطرة هذا النوع من التنمية والتنمية بصفة عامة ، وتعتبر المعرفة المورد وتطورت و وصلت إلى حلول وتطبيقات جديدة تسهم في تحقيق التنمية دون الإصرار بموارد الأجيال القادمة وهو المنطلق الذي تقوم عليه التنمية المستدامة، فعن طريق التكثيف في استغلال هذا المورد فنحن بذلك نزيد في حظوظ أجيال المستقبل لأن تعيش في ظل وفرة الموارد والمنتجات التي تلبي جميع الأذواق والرغبات الأجيال مستمر كما أن المعرفة التي يشتغل بها مجتمع المعرفة تتم بالقضايا المرتبطة بالبيئة فهي تعمل على تطوير الوحيد من بين الموارد المتاحة التي تتميز بخاصية الزيادة مع الاستخدام حيث إنه كلما زاد استخدامها نمت المستقبل، فالتنمية المستدامة اقتصاديا تتجسد في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها المجتمع على نحو آليات لا تضر بالبيئة من خلال استخدام ما يصطلح على تسميته بالطاقات الناعمة التي تسعى إلى حماية

البيئة من الأضرار والتلوث، وبالطبع فإن الاهتمام بالبيئة هو الآخر يعتبر الشغل الشاغل للمهتمين بقضايا التنمية المستدامة وما يرتبط بهذا الموضوع من اهتمامات.

ثم إن التنمية المستدامة أيضا تركز على البعد الاجتماعي القائم على ضرورة تحسين الخدمات المختلفة التي يحتاج اليها أفراد المجتمع من صحة وتعليم وغيرها وهذا لا يمكن أن يتجسد إلا بتحقيق مجتمع معرفي قائم على الابداع والابتكار واستغلال المعرفة في تقديم نوعية أفضل من الخدمات.

إن مجتمع المعرفة ومن خلاله التقنيات الحديثة يفرض علينا مجموعة من التحديات في مجال النمو الاقتصادي فعبره يمكن أن نلاحظ ما يلي:

– بروز طرق إنتاج جديدة مبتكرة مما يعني سلع جديدة وذوبان طرق قديمة في العملية الإنتاجية.

– زيادة عدد فرص العمل للأفراد من خلال ظهور أعمال جديدة وصناعات لم تكن قائمة بفعل زيادة الاعتماد على المعرفة في قطاعات المجتمع مما ينتج عنه فئات سوسيو مهنية جديدة.

– انتشار ما يعرف بشركات العائلة التي لا تحتاج إلى موارد أولية ولا إلى مراكز عمل حيث إنها تقوم على المعرفة أكثر من غيرها، وبالتالي يمكن التحكم في هذا النوع من الشركات عبر تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة من المنزل.

المعرفة أيضا كما يراها نبيل علي بأنها مدخل لتأصيل الخطاب المتصل بالتنمية خصوصا على الصعيد العربي لما لها من دور في عمليات الاصلاح الأجل تجاوز النمط الكلاسيكي الذي يصب تركيزه على ما هو سياسي واقتصادي دون التركيز على ما هو معرفي، فعن طريق المعرفة يمكن التسريع من وتيرة التنمية والبحث عن البدائل التي يمكن عبرها تخطي التخلف.

البنية الاقتصادية العربية والمعرفة:

إن الحديث على واقع المعرفة بخصوص الاعتماد على المعرفة في البنية الاقتصادية العربية يقودنا إلى استعراض أهم المقومات التي يقوم عليها هذا النمط من هذا المنطلق حيث يمكن الوقوف على مجموعة من الحقائق التي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

– الاعتماد على استنضاب المواد الخام وذلك عبر الاعتماد على الاقتصاد الريعي، حيث إن جل الدول العربية أعطت توكيلات للشركات الأجنبية باستخدام الجوانب كثيفة المعرفة في عملية استنضاب النفط الأمر الذي أفضى إلى تقلص الطلب على إنتاج المعرفة محليا.

– تركيز الإنتاج في الأنشطة الأولية كالزراعة والصناعات الاستهلاكية وهي لا تحتاج إلى طلب قوي على المعرفة على غرار ما تتطلبه أنماط إنتاجية أخرى.

غلبة المشروعات الصغرى التي تتبنى أساليب إنتاج معرفة قليلة، كما أن هذه المشروعات لا تسهم أصلا في عملية إنتاج المعرفة لأنها قائمة على تنظيم كلاسيكي جدا.

– ضعف المنافسة مما يقلل استخدام المعرفة في النشاط الاقتصادي.